بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

قال ابو سعيد الله البجلي كان ابو بادٍ وهو جد سلمى وكلمون وسفقص ورثت ملوك مدين وكان ملكهم في زمن شعيب يوم الظلة كلمون فلما هلك قالت ابنته تبكيه كلمون قد هدّ ركني هلكه وسط المجلة سيد القوم اتاه الحتف تحت الظلة جعلت نار عليهم دارهم كالمضمحلة ١٢ معالم التنزيل هدون في سورة اعراف ع ١٢ قال الله تعالى

٤٦٨

جامعة أم القرى / مكة المكرمة
عمادة شئون المكتبات
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH
٤٨٦٢

٤١٠

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

قوله على تقدير تقدم الديباجة على الرسالة نظر مبني على ما هو الرائج من كون الكتب والرسائل عبارة عن الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والا فالاحسن ان الكتب والرسائل سبعة على ما يتفاهم من كلام المحقق الشريف قدس سره في حاشية شرح التلخيص تارة بان الكتاب عبارة عن النقوش الدالة على تلك المعاني بتوسط الالفاظ والنقوش وتارة بكونه عبارة عن المركب من الثلثة اي الالفاظ والنقوش والمعاني والثلثة الباقية حاصلة بتركيبه من اثنين منها بان يكون مركبا من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من النقوش والمعاني ولا يخفى ان على الاحتمال الثالث لا يتأتى للاحياء الى المعاني المذكورة على تقدير تقدم الديباجة على الرسالة بل الامر بالعكس ويمكن ان يتكلف في الجواب بما ذكرنا فافهم قوله اعتناء بشأن الحكم اي الحكم بقوله فائدة على المشار اليه بهذه والاعتناء بشأن الحكم يقتضي كما اعتبر المحكوم عليه وكون هذا الحكم تماما للمصر اعتناء بشأنه ظهر مما ان يخفى قوله او اشارة بالافراد عطف على قوله فلتتميم هذه الفائدة اي لافادة الفائدة بحسب المعنى المستنبط من ذلك القول كما ان قال اشارة بافراد الفائدة الى تتميم هذه الفائدة او اشارة بالافراد قوله وقد افيد كتب في الحاشية اعلم ان قد افيد اشارة الى الاستاد المدقق مولانا سعود الشرواني وذكر ايماء الى الملتمار من بين النحارير خواجه ابي القاسم السمرقندي وقيل رمز الى اول شارح للرسالة المتمازين تلامذة سيد المحققين مولانا على السمرقندي انتهى قوله والفائدة لغة ما استفيد من علم او مال وقيل الفائدة وقيل الفائدة بهذا المعنى مشتق من الفيد بمعنى التعدي لان المال او الخير يتعدى من واحد الى اخر فيكون معنى الفائدة مستحدث المال او الخير وحصله وقيل الفائدة اسم فاعل من فأد اذا صار فؤاده ففعل بهذا معنى الفائدة الفائدة للمصيبة الفؤاد وقال في الصحاح الفائدة ما استفدت من علم او مال وتقول منه فأدت له فائدة بمعنى حصلت له فائدة ففعل بهذا المعنى اسم فاعل من فاد بمعنى حصل قوله من حيث هو كذا اي بسبب المرتب المذكور فائدة من حيث انه مرتب من حيث الترتيب يكون ثمرة الفعل ومن حيث كونه عاطرا فالفعل يسمى غاية للفعل لكونه على نهاية الفعل ومن حيث كونه مطلوبا بذلك الفعل يسمى غرضا ومن حيث كونه باعثا للفاعل على الفعل يسمى علة غائية قوله وح يكون قسما من الغرض عند من فسره اي الغرض بمعنى على تقدير ان يكون المرتب المذكور هو الاول اقدام الفاعل

الفاعل على الفعل يكون قسما من الغرض عند من فسر الغرض به لان الغرض على ذلك التقدير مطلق بالاجله الاقدام والفائدة المرتب للمتكلم لاجل الاقدام على التقدير المذكور ولا يخفى ان الثاني قسم من الاول قوله وتفسره عند من فسره اي الغرض بفائدة مترتبة على الشيء لاجلها الاقدام على الفعل فان الترتيب المذكور مأخوذ في المعنى الاصطلاحي للفائدة قوله وجعل هذا اشارة الى الرسالة الخ هي الالفاظ ووصف الرسالة بالصفة المذكورة بناء على ما هو الظاهر في اطلاق الكتب والرسائل والا فاحتمالات كل من الرسالة والكتاب سبعة على ما نقلناك من كلامه قدس سره في حاشية شرح التلخيص ثم ان اقتصر على الاحتمالين من الاحتمالات السبعة للكتاب بان جعل هذه وتلك للاشارة الى المعاني وتلك للاشارة الى الالفاظ ولعل ذلك لكونها اظهر من الاخر وتما ينبغي ان ينبه عليه ان وصف المعاني المشار اليها بهذه بالمرتبة الموجودة في التعقل ولم يصف الالفاظ بذلك الوصف مع ان الالفاظ التي هي الرسالة لم يمكن وجودها مرتبة مجتمعة الا في التعقل ولم يمكن وجودها مرتبة في التلفظ وذلك ظاهر والمعاني ليس وجودها مرتبة مجتمعة في التعقل الا اجمالا ولا يحتمل وجودها كذلك في التعقل تفصيلا وكذا حال الالفاظ اما وجود الالفاظ مجتمعة في التلفظ اجمالا فامر غير متصور عما لا يخفى قوله يحوجك الى ارتكاب مجوز اي يحوجك بالنظر الى المقام لا مطلقا لئلا يتناقض قوله وان صح ما يدل على ما ذكرنا قولا في التعليل اذ يحتمل ان يوصف بها في هذا المقام قوله على التقديرين اي على تقدير كون هذه للاشارة الى المعاني المذكورة وتقدير كونه للاشارة الى الرسالة ويكون المشتمل بالكسر على التقدير الاول مجموع المعاني الثلثة اعني المقدمة والتقسيم والخاتمة والمشتمل بالفتح كل واحد من المعاني الثلثة على الانفراد ويعلم منه حال المشتمل والمشتمل على التقدير الثاني وتما يليق ان ينبه عليه ان على كل من التقديرين يمكن ان يكون الاشتمال المذكور من قبيل اشتمال الظرف على المظروف واما على التقدير الاول فلا يمكن ان يجعل كل من المقدمة والتقسيم والخاتمة عبارة عن الالفاظ ويجعل المعاني المذكورة مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف على طريق قول المؤلفين مقدمة في تعريف العلم وغايته وموضوعه وتعلمهم كتاب في كذا وباب في كذا اذ لا يخفى انه جعل في هذه الاقوال الالفاظ مظروفا والمعاني ظرفا بتقدير في على المعاني واما على التقدير الثاني فلا يمكن ان يجعل كل من الامور الثلثة اعني المقدمة والتقسيم والخاتمة

عبارة عن المعاني وجعل الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ على ما هو الظاهر مشتملة عليها باشتمال الظرف على المظروف
بحكم قولهم الالفاظ قوالب المعاني ولا يخفى ان قالب الشئ بمنزلة الغلاف له قوله اذ لا ضرورة في حمل هذه الامور الثلثة
على ما هو اجزائها الضميري اجزائها راجع الى الرسالة المفهومة من قوله على التقدير الثاني والمعنى انه لا ضرورة في
حمل الامور الثلثة على معنى هو عبارة عن اجزاء الرسالة قوله فاحتيج في بيان ان المحمل كتب في الحاشية الكلمة
الذي احتاج اليه هذا القائل انه جعل لفظ هذه المفهوم كلي هو طائفة من الالفاظ التي تعلقت الارادة
بكتابتها في زمان مخصوص لافادة معنى هو موقوف بالذات فقط او متعلق به على الاطلاق فقط مما يتحقق في
نظر المصنف ان يفرد بالعلم خاصة بما يستحسنه من الجهة او نبذ من المعاني التي قصد كتابة الفاظها في ذلك الزمان
مفصلة كانت او معلقة بها كذلك انتهى قوله لافادة معنى هو موقوف بالذات فقط متعلق بالكتابة وقوله فقط
اي لا لافادة المعنى الغير الموقوف بالذات وبدون تلك الافادة من المعنى الذي هو معين في المقصود او متعلق بالمعنى
تعلق اللاحق بالسابق وقوله او متعلق به على الاطلاق فقط عطف على قوله موقوف بالذات والضمير في به راجع
الى المعاني المقصود بالذات وقوله على الاطلاق اي اعم من ان يكون ذلك التعلق تعلق الاعانة او تعلق اللاحق
بالسابق وقوله فقط اي دون افادة المعنى الموقوف بالذات وقوله مما يستحق في نظر المصنف ان يفرد بالعلم خاصة مما يتحقق
الجهة الجارة في قوله مما يستحق بيان للمعنى المتعلق بالموقوف المراد بالعلم الخاص اسم المقدمة او الخاتمة ويحتمل ان يكون
بيانا للمعنى الموقوف المعنى النتيج بما يستحق اراد بالجهة المستحسنة على تقدير كون من بيانا للمعنى المتعلق بالبقية جهة
الاعانة في القراءة وجهة كونه متعلقة بالموقوف تعلق اللاحق بالسابق واراد احدهما او جهة كونه موقوفا على
تقدير كونه بيانا للمعنى الموقوف المعنى المتعلق به قوله او نبذ من المعاني بالجر عطف على قوله معنى مفهوم كلي هو طائفة
من الالفاظ وبالرفع على طائفة والثاني هو الانسب بما قيل من اشتمال الكلي على جزئياته وقوله كذلك اي على
الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المصنف ان يفرد باسم خاصة من الجهة وقد ذكرنا ما في القيود فيما سبق
ثم نقول فعلى الاول اعني جعل هذه للطائفة المذكورة من الالفاظ يكون الفاظ كل من التقسيم والمقدمة والخاتمة
جزئيا من جزئيات تلك الطائفة وعلى الثاني اعني جعل هذه لنبذ وطائفة من المعاني يكون معاني كل من التقسيم والمقدمة
والخاتمة جزئيا من جزئيات تلك الطائفة ويكون الاشتمال على التقديرين من قبيل اشتمال الكلي على جزئياته قوله

قوله ان ما تضمنته تلك الفائدة آه كتب في الحاشية ما يتضمنه الكلام الاعتباري اولا وبالذات اجزاء اعتبر للمعتبر
تركيب الكلام منها انتهى ولعله اشار الى ان الكلام فيما نحن فيه اعتباري واجزاؤه التي يتضمنها اولا وبالذات
هي المقدمة والتقسيم والخاتمة فانها هي التي اعتبر المعتبر اجزاء عن المعتبر تركيب الكلام منها بدليل قوله تشتمل على مقدمة و
تقسيم وخاتمة قوله فيكون لا عقابة في المعرفة نقل عنه في الحاشية مثله معرفة ان القرينة وافية في استعمال الموضوع
للمشخص بالوضع الكلي تنفع في الفرق بين اكثر افراد تفاوت القرائن انتهى يريد ان بعض مباحث الخاتمة
في الفرق بين اقسام الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص وبعض مباحث التقسيم يفيد معرفة ان
القرينة وافية في استعمال ذلك الموضوع وتلك المعرفة تنفع في الفرق بين اكثر اقسام ذلك الموضوع بالقرائن
المتفاوتة فتكون تلك المباحث من الخاتمة لاحقة بتلك المباحث من التقسيم ثم لا يخفى ان المعرفة
المذكورة حاصلة من تتبع المقدمة ايضا الآن حصولها من مباحث التقسيم اوضح قوله ويعلم منه وجه الحصر
على التقدير الثاني بان يقال ما تضمنته اولا وبالذات تلك الفائدة التي هي الرسالة اما الدال على جميع ما هو
من مقاصد فهو التقسيم اولا فهو اما الدال على جميع ما يتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع فيها فهو
المقدمة واما الدال على جميع ما يتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وبعبارة اخرى يقال
ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه مقصد فهو التقسيم اولا فهو اما
جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وان كان مآل العبارتين
واحدا قوله ويعلم منه وجه اصلاحها وهو ان تقدير لفظ الجميع في الوجوه التي ذكرت في حصر الكتب والرسائل
قوله ولا يرد على حصر الفائدة في الامور الثلثة هذه الجملة ونظائرها اراد بهذه الجملة قوله المصنف هذه فائدة
تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة واراد بنظائرها الجملة التي في قوله المقدمة وفي قوله في المقدمة تنبيه وفي قوله
التقسيم وفي قوله الخاتمة تشتمل على تنبيهات اما الاخير فلكونه جملة ظاهرة واما الثلثة الاول فلان المعنى
المقدمة هذه المعاني او الالفاظ او هذه المعاني او الالفاظ مقدمة وكذا الحال في التنبيه والتقسيم ثم ان عدم
انتقاض الحصر على التقدير الاول بالجملة الاولى المشار اليها بقوله هذه الجملة ظاهر فان المصرح على المعاني المترتبة
الموجودة في التعقل اه بقوله فائدة تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة ولا يخفى ان المحكوم عليه في التقيد

لا يكون مشتملا على تلك القضية اشتمال الكل على الجزء واما عدم الانتقاض بباقي الجملة فغير ضار فان تلك
الجملة وان لم تكن داخلة في المقدمة والتقسيم والخاتمة الا انه يمكن ان تكون داخلة في المعاني المرتبة عليها
في التعقل اه ودعوى ان تلك المعاني ليست الا معاني المقدمة والتقسيم والخاتمة او المسئلة ولا
يلزم من الاقتصار على الاشتمال على المقدمة والتقسيم والخاتمة عدم اشتمالها على غيرها اذ يجوز ان
يكون الاقتصار المذكور لكونها عمدة ولذا ورد غيرها في الجملة المذكورة واما الانتقاض على التقدير
الثاني فلان اسماء الكتب والرسائل تطلق على جميع الالفاظ المكتوبة حتى الالفاظ التي يجيء
والتسمية والحمدلة والتصلية فيدخل فيها الفاظ تلك الجملة هذا ولا يخفى على المنصف انه لا يمكن ان
خلو في الالفاظ المشار اليها بهذه الفاظ الجملة الاولى اعني قوله هذه فائدة تشتمل اه قوله وانه كان
تما لا يبالي باشتمال متعلق بقوله بخلاف التقدير الثاني وحاصله انه يرد النقض بالجملة المذكورة
على التقدير الثاني وانه كان ذلك النقض تما لا يبالي باشتمال ولا يتأتى به اذ كون مقول المصرح ما هو
المؤمن الفاظ الرسالة في الامور الثلثة في غاية الظهور قوله فكان قسما منها قد افيد ان حكمه قد يكون
سرا يكون داخلا في المقدمة باعتبار غاية تعلقه بها بواسطة ان ما ذكره في التنبيه او يتوقف عليه
المباحث الآتية فوجب ان يذكر ذلك على وجه الجزئية في المقدمة بناء على ان ما سيأتي في التقسيم لا
به كما ان له ارتباطا بما في المقدمة لا بواسطة ان بعضا منها بالفعل على ما يتوهم هذا كلامه ويؤيده
قوله قدس سره بان ما ذكر في التنبيه امر يتعلق بما ذكر في المقدمة غاية التعلق فافهم قوله وقد افيد
ان ما ذكره في بيان عدم الصحة لفظا اه اقول ما نسبه الى المفيد في شرح المفيد منقول عن الغير واعترض
عليه المفيد بقوله وفيه شيء ولعله اراد بقوله وفيه شيء ما اجاب به الشيخ عائشة الى المفيد من قوله و
يمكن ان يقال اه ثم ان ما ذكره في الجواب بقوله اما لفظا فلانه لو صحت لاستلزمت ترك ما هو الاولى في
المضبطة فصحة تلك النسخة بطريق الاولى ان بطلان اللازم ممنوع الا ان يتكلف ويقال وقوع خلاف الاولى
من امثال اللحن الملحق بالباطل في حكم الباطل مبالغة في شأن المصرح لذا حكم ببطلان قوله فلا وجه للحكم
بسقمها وصحة تلك النسخة في اشارة الى الرد على المتأخرين مولانا سعد الشراني حيث قال بعد نقل

وجه حصر الفائدة في الامور الثلثة عنه قدس سره قد بينه قدس سره وجه الحصر في النسخ الاخر التي توجد فيها
لفظة وتنبيه اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك السبب يصح لفظا ومعنى ولا يخفى ان الشيء نفسه حكم فيما ادعى
عليه قوله فلا وجه اما وجه كلامه قدس سره وبسقم تلك النسخة فبين كلاميه تدافع بحسب الظاهر يمكن
توجيه ما ذكره في توجيه كلامه قدس سره بان مراده ان وقوع تلك النسخة وصدورها غير صحيح معنى
غير ثابت الا اللفظ والمعنى وبقرينة اللفظ والمعنى لا يعني انه لا يجوز صدورها عن المصنف والا يخفى
ان ما ذكره الاستاذ ايضا يمكن توجيهه بهذا بان يقال مراده بقوله اذ الصحيح ان ما وجد فيه ذلك
ليس بصحيح لفظا ومعنى ان وقوعه من المصنف ليس ثابتا بقرينة اللفظ والمعنى لبعد قد ارتكبه
قوله السبب يصح لفظا ومعنى على ما بين في الحاشية السابقة ومراده بالحاشية السابقة ما نقله الشيخ
فيما سبق قدس سره فما ذكره توجيها كلامه قدس سره في الحاشية السابقة يكون توجيها لكلامه الشارح
هنا قوله المقدمة هي لغة صفة من قدمه بمعنى تقدم عند الجمهور ومن شرح التلخيص اي المقدمة
مأخوذة من مقدمة الجيش بمعنى الجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يريد ان مقدمة الكتاب ومقدمة
العلم منقولتان من مقدمة الجيش او مستعارة منها ويمكن ان يكون كل من مقدمة الجيش ومقدمة العلم منقولة
من قدم قيل فظهر كلام الزمخشري في الفائق ان مقدمة الكتاب مستعارة من مقدمة الجيش حيث قال في الفا
المقدمة الجماعة التي تتقدم الجيش وقدم بمعنى تقدم وقد استعير لاوائل كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال
خلق وظاهر صاحب المغرب يشير الى ان كلا من مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب منقول من قدم من قدم بمعنى
تقدم فانه قال قدم وتقدم بمعنى واحد ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر اما كلام شارح التلخيص
فمنصوص في احد الاحتمالين الاولين اعني النقل من مقدمة الجيش او الاستعارة منها قوله ومنهم من يجوز
جعلها من قدم متعديا كتب في الحاشية ويؤيده ما نقل عن ثعلب انه قد يفتح الدال على ما في القاموس انتهى
قوله ووجه جعلها اه ما في معلوم والضمير فيه يرجع الى من يجوز جعلها من قدم متعديا ويمكن ان يجعل ماضيا
مجهولا وجعل الاسماء يحتاج الى التكلف في قوله بان المسمى بها اه فافهم ووجه التحقيق التقدم وتقوية الطالب
لبعد احد اعلى ما يظهر بادنى تأمل قيل التاء في المقدمة مثل التاء في الحقيقة يريد انها انما للنقل عن الوصفية

الى الاسمية لان المقدمة في اللغة صفة من قدم بمعنى تقدم كما ذكره الشريف ثم نقل الى مقدمة الكتاب والعلم وجعل
اسما لها والحق التأنيث بها لهذا النقل واما المؤنثية فانه تقدر لفظ المقدمة فقط قبل النقل الى الاسمية
صفة لموصوف مؤنث غير مجراة على موصوفها فبعد النقل يبقى على ذلك التأنيث ثم ان معنى كون التأنيث بعد النقل
من الموصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما بغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كالاسمية
فرعا للوصفية فيشبه بالمؤنث فان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعل تاء علامة
لكثرة العلم بناء على ان كثرة الشئ فرع تحققه اصلا كذا قيل قوله ان كان الكتاب له اى للمعنى الذي ليس
بعلم وكذا الكلام في قوله فيما بعد ان كان الكتاب له قوله وبهذا عرفت ان مقدمة الكتاب آه اى بما ذكرنا
من تردد مقدمة الكتاب بين طائفتين من الالفاظ قبل ذكر التحقيق وبما ذكرنا من التحقيق ايضا عرفت
ان مقدمة الكتاب لا يخص الالفاظ الدالة على مقدمة العلم فان الطائفة الثانية من الالفاظ في الموضعين
لا تدل على مقدمة العلم فان الكتاب على ما ذكر التقدير ليس بعلم قوله كما ينبغي ظ كلام المحقق اى كما ينبغي بالاختصاص
المذكور ظ كلام المحقق الشريف قدس سره حيث قال في حاشية شرح التلخيص فمقدمة الكتاب التي هي جزء
منه عبارة عن الالفاظ المعينة واتما تحققت تلك الالفاظ التقدم والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان
ما هو مقدمة العلم فقد فهم من هذا الكلام ان دلول مقدمة الكتاب لا يكون الا لمقدمة العلم وانما قال ظاهر كلامه
قدس سره ينبغي الاختصاص المذكور لانه يمكن توجيه كلامه قدس سره بوجه لا ينبغي الاختصاص المذكور
بان يقال مراده قدس سره بان تلك الالفاظ في الكتاب الذي يكون مقصوده علما انما تحققت التقدم اه
قوله اصطلاحا لوضع تلك اللفظة لهذا المفهوم قد اخذ هذا من كلامه قدس سره في حاشية شرح التلخيص على قول
الشارح مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله لمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من
كلامه اه حيث قال قدس سره اثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب
وهو اصطلاح جديد لا انقدح عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا يخفى ان ما ذكره شارح التلخيص في
مقدمة الكتاب ليس بقضاء كونه اصطلاحا وان كان المتبادر من ذلك بل يجوز ان يكون مراده كون ذلك الا
طلاقا من قبيل تسمية الدال باسم المدلول فافهم وقوله على ما حققه العلامة التفتازاني متعلق بقوله واما بمعنى

طائفة

طائفة من كلامه اه كما ان قوله على ما حققه السيد المحقق فيما سبق متعلق بقوله واما
بمعنى طائفة الى قوله تسمية الدال باسم المدلول قوله والتغيير الصحيح اه لا يخفى ان المفهوم منه ان تفسير
العلامة غير صحيح لصدقه على اخراجها مع اذ قد سبق منه في وجه حصر الفائدة في الامور الثلثة ما يشير الى
اصطلاح تفسير العلامة وقد اشرنا اليه فيما سبق فالاولى ان يقال والتغيير الاولى ان يقال طائفة
من كلامه اه قوله ولا يبعد اه يرجح تحقيق العلامة الظاهر ان الترجيح بالامرين المذكورين اما الترجيح بالامر
الاول فظاهر لان المقدمة باعتبار الامر الاول تصير اضبط واما الترجيح بالامر الثاني فلان الاستعمال
مقدمة ان يقدم في الكتاب ولا يؤخر ولا ينافي الترجيح المذكور ما اورده على العلامة بقوله الا ان يقال
العلامة اه فان الترجيح في مقدمة الكتاب والايراد في مقدمة العلم ثم ان ما نقله عن العلامة بقوله وما
يستفاد من مقدمة الكتاب لا يلزم ان يتوقف عليه الشروع في العلم بدليل ان مقدمة الكتاب ليست تما يخص
الدال على مقدمة العلم كما ان ما نقله من تحقيق السيد يدل عليه الا ان ما نقل عن العلامة يدل على ذلك
بناء على ما ذهب اليه العلامة من كون مقدمة العلم موقوفا عليه الشروع فيه وما نقله عنه قدس سره يدل
على ذلك مطلقا وقوله كما سبق اشارة الى قوله وهذه مقدمة الكتاب ما بمعنى طائفة او بمعنى طائفة قوله فان كان
الملف كتابا آه فيه ان الكتاب على ما هو الراجح عبارة عن مجموع الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني فلا يظهر
كون الكتاب مؤلفا وايضا الكتاب عبارة عن مجموع الالفاظ تكون تلك الطائفة المتقدمة على الملف داخلة
فيه بل الفاظ الديباجة ايضا داخلة فيه ويمكن ان يتكلف في الجواب عن الاول بحذف المضاف في قوله
قدمته امام المقال اى امام الدال على الملف وفي قوله فان كان الملف كتابا اى ان كان الملف كتابا او يحمل الملف
على الملف في الجملة لدلالتها على المعاني المقاصد وان يجاب عن الثاني بان الكتاب بمعنى الالفاظ والعبارات
تطلق باصطلاحين احدهما المجموع المشتمل على الفاظ المقدمات والمقاصد وغير ذلك اعني مجموع ما يجلد
كالشمسية والتلخيص والمفتاح وغير ذلك وثانيهما ما هو جزء ذلك المجموع اعني الكتاب المذكور
في مقابلة الباب والفصل كما في قول الفقهاء كتاب الطهارة وكتاب الصلوة وكتاب الزكوة الى غير
ذلك وفسر الفقهاء بانه اصطلاح كلامهم المجلة تختص في العلم مشتملة على ابواب وفصول غالبا ولعل